

اثر تفشي فيروس كوفيد-19 الغير المسبوق في بداية عام 2020 على العمل وادى الى عواقب وخيمة. وان الإجراءات التي اتخذتها البلدان في جميع أنحاء العالم أثرت على الاقتصاد بشكل عام. أثر الإغلاق والتباعد الاجتماعي على العديد من الصناعات وبالخصوص شركات الطيران والضيافة وهم من أكبر القطاعات المتضرره. العوامل التي أثرت على المجموعة كانت في الغالب:

- غياب شبه تام للمسافرين الدوليين والسائحين الزائرين لمملكة البحرين
- أدى إغلاق جسر الملك فهد إلى خسائر فادحة في البحرين ، حيث تضرر قطاع السياحة الذي يعتمد على السيولة السعودية لأحياء الفنادق والمطاعم.
- علاوة على ذلك ، أدى تعليق التشغيل العادي للمطعم (باستثناء الطلبات الخارجية) ، لمدة خمسة أشهر تقريبًا ، إلى انخفاض إيرادات هذا القطاع إلى أدنى مستوياته على الإطلاق. تم تكبد خسائر كبيرة على الرغم من جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للتخفيف من آثار الأزمة.
- أدت تعليمات التباعد الاجتماعي إلى إلغاء جميع الاجتماعات والمناسبات والأفراح.
- أثر قرار إغلاق شركات البيع بالتجزئة على متاجرنا. ومع ذلك ، قامت الإدارة بتعزيز قنوات التجارة الإلكترونية لتخفيف الاضرار كونها مصدر دخل دائم للتشغيل.
- كان هناك تباطؤ كبير في سلسلة التوريد بأكملها.
- أدت عدم قدرة الدائنين على الوفاء بالتزاماتهم إلى زيادة المخصصات.
- انتهاء صلاحية بعض مواد المخزون نتيجة ضعف الطلب عليها أو عدم وجوده.
- تم تعليق المشاريع باستثناء فندق المطار المقرر افتتاحه في غضون أسابيع قليلة.
- زيادة مخاطر الأمن السيبراني.
- عدم ثقة الموظفين في استمرارية العمل.

في ضوء التحديات المذكورة أعلاه ، تأثرت تجارة مجموعة فنادق الخليج بشكل كبير وسعت إدارة المجموعة جاهدة لتقليل الضرر الناجم عن أكبر أزمة تواجهها المجموعة في تاريخها الذي يمتد لخمسين عامًا. وشملت التحديات الرئيسية ما يلي:

- تم تسجيل دخل صفري من قبل بعض الوحدات مقابل التكاليف الثابتة والتشغيلية الكبيرة المترتبة عليها.
- انخفاض إيرادات الإيجار.
- اختلال التوازن التجاري.
- إعادة هيكلة القوى العاملة بحسب التسلسل الهرمي بأكمله.
- خفض التكاليف عن طريق فرض ضوابط شديدة.
- تبني التحول الناشئ نحو التغيير.
- تبني العمل عن بعد لحماية موظفينا.
- تقديم مجموعة من الإجراءات الجديدة خاصة في مجال النظافة والتعقيم.
- إنشاء تقارير أسبوعية شاملة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب كاستجابة سريعة للأزمات.
- استجابة سريعة لتتبع وتعقب أي حالة إصابة بالفيروس إيجابية محتملة ، وعزل الموظفين للحفاظ على سلامة الفريق بشكل عام.
- تغييرات على خطة التسويق لمعالجة مخاوف العملاء بشأن النظافة والتعقيم والسلامة أثناء الجائحة.
- الانكماش الاقتصادي العالمي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي إلى جانب انخفاض ثقة المستهلكين.
- قبول أن الخسائر التي يتم تكبدها هي حقائق لا مفر منها ، والأهم من ذلك هو الحفاظ على استمراره الأعمال التجارية كأولوية قصوى.

بينما يسود عدم اليقين بشأن إعادة فتح بعض أقسام الأعمال وما هو "الوضع الطبيعي الجديد" ، يركز نهجنا على أفضل الممارسات خلال هذه الفترة الحالية:

- من خلال تحسين إجراءات وتقنيات التشغيل القياسية للصحة والسلامة العامة.
- اعتماد أفضل الممارسات لحماية موظفينا وعملائنا للحد من انتقال الفيروس.
- تعقيم النود واستخدام تقنيات الدفع اللاسلكي.
- تعاون الموظفين لدعم الأقسام الأخرى للقيام بالأعمال التجارية.
- تقاسم الموارد عبر المجموعة.
- الاعتماد على مركز الخدمات المشتركة لتقليل النفقات العامة.
- عمل جميع الإجراءات التي يمكن اتخاذها بحسب ما ينص عليه القانون واللوائح.
- تطوير نماذج التنبؤ المالي لمحاكاة جميع السيناريوهات والإجراءات الممكنة اتخاذها.
- الاعتماد على طريقة البحث وتحديد أفضل المصادر لخفض تكاليف (المشتريات).
- تجنب الاستعانة بمصادر خارجية من خلال الاستفادة من موظفينا ومهارات الإدارة العليا للقيام بالأعمال.

يلخص ما ورد أعلاه تأثير الأزمة من منظور تشغيلي ، بينما سجلت بياناتنا المالية عن العام 2020 مبلغ 7.430 مليون دينار بحريني مما يعكس قدرة المجموعة على توليد السيولة النقدية في الظروف الصعبة ، بينما صافي الخسارة 8.1 مليون دينار بحريني كما يلي:

- 1- انخفاض المبيعات بنسبة 48.83%
- 2- بقيت معظم العناصر الثابتة كما كانت في العام السابق أي الإهلاك وفوائد القرض.
- 3- 576,126 دينار بحريني في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
- 4- اضمحلال ارض 5 مليون دينار



نحن لا نتوقع أي مشاكل في استمرارية شركة GHG على الرغم من الانخفاض السلبي في الإيرادات ، حيث أننا نخفض التكاليف بشكل عام ، ونقل تكاليف المبيعات لدينا ؛ أي الخسائر المسجلة لن يكون لها تأثير كبير على الشركة. يتطور هيكل أعمال GHG باستمرار ويلغي العمليات أو الوظائف الغير الضرورية ؛ لا يوجد لدى GHG أي تحديات قانونية ؛ أخيراً ، تمتلك شركة GHG أنظمة محاسبة وتقارير قوية يدرسها فريق محترف ويراقب باستمرار المؤشرات المالية ويبلغ عنها.

أصبح توافر اللقاح حقيقة واقعة ، تم الإعلان عن أنواع مختلفة من العلاجات وتطبيقها في بلدان مختلفة ، في حين أثبتت خطط الاحتواء الحكومية الناجحة فعاليتها في الحفاظ على البلد. حيث معدل الاصابات مقبول للغاية ، وتبقى دورة الحياة والاقتصاد في حالة حركة بالرغم من الجائحة.

لا تثير توقعات التدفقات النقدية المستقبلية لشركة GHG أي علامات سلبية حول "استمراريته العمل" عندما يتعلق الأمر برأس المال والسيولة ؛ حتى في أسوأ السيناريوهات ، يمتلك المساهمون المليون موارد و اصول كافية لمواصلة الوجود التشغيلي لمدة عام قادم.

إن المعلومات المالية الموجزة أدناه لمُدققي الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 هي كما يلي:

المبلغ <BD>	طبيعة التأثير	البيان المالي
(18,834,180)	إنخفاض	مداخل عمليات التشغيل
922,878	زيادة	المنح الحكومية
(5,064,680)	إنخفاض	مخصص اضمحلال أرض
(576,126)	إنخفاض	زيادة مخصص انخفاض قيمة النعم المدينة التجارية
(8,127,985)	إنخفاض	الخسائر المتراكمة

لم تلاحظ الإدارة أي تأثير مهم آخر على مجالات البيانات المالية الأخرى خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.